العوربة والعولمة
الواقع وتحديات القرن الحادي والعشرين

أ.د حربي محمد عريقات
كلية العلوم الإدارية والمالية
جامعة البترا الخاصة الأردن

ملخص:
في ظل هذه الظروف تتزايد أهمية العوربة التي ستقود دول عربية لأهمية مواجهة التكتلات الاقتصادية الدولية. فظهرت تكتلات اقتصادية عملاقة مثل الإتحاد الأوروبي والآن يشكل 25 دولة. فالاعتماد الجماعي على الذات له آثار إيجابية من ناحية اتخاذ القرارات في شتى المجالات على الصعيد المحلي والدولي والاستفادة من فوائد التكتل الاقتصادي.

فالعوربة هي تعظيم وتفعيل الروابط التقليدية العربية على أسس اقتصادية وسياسية وعملية وبآليات مؤسسية لمواجهة تحديات العصر وفي مقدمتها ظاهرة العولمة.

إن المستجدات والمتغيرات المتسارعة لا بد أن يكون لها تأثير سلبي على الإقتصادات العربية منفردة لأنها تواجه تكتلات اقتصادية عملاقة. وقد سمي هذا العصر بعصر التكتلات الاقتصادية الدولية. إن التكامل بين الدول العربية سوف يؤدي إلى تقليل الفجوة مع التكتلات الاقتصادية العالمية ومواجهة الآثار السلبية لظاهرة العولمة والتحديات الأخرى لأن التكتل الاقتصادي له فوائد كثيرة سوف تجنيها الدول العربية مستقبلاً إذا توافرت الإرادة السياسية الصادقة والمخلصة.

الهدف من هذه الدراسة هو التعرف على واقع مسيرة التكامل الاقتصادي بين الدول العربية وما هي التحديات التي واجهت وستواجه الدول العربية في القرن الحادي والعشرين بالإضافة إلى الآفاق المستقبلية لوطن عربي قوي اقتصادياً وسياسياً وحتى عسكرياً.

Abstract.

The Importance of Arabization would lead to economic integration between Arab countries especially in present circumstances which should be increasing because of many benefits can be gained from integration. Giant integration blocs appears long time such as European Economic union which are now (25) countries.

On the other hand, collective self – dependence on the part of the Arab countries will have positive efforts regarding decision making in all fields, globally, locally in order to gain benefits from regional economic integration.

Different accelerating conditions and development must have a big negative impact on the individual Arab economies as facing giant blocs. Economic integration and self – dependence among Arab Countries would lessen the gap with global economic blocs and face the negative influence of globalizations and other challenges.

The main aims of this study to focuses on about the realities of Arab economic integration and how to face all the challenges Specially in this (21) century and prospects in order to become strongly, economically, Politically and militarily which require a serious sincere
and honest political wishes by Arab Leaders to face all the challenges.

مقدمة:

بدأ ظهور التجمعات الاقتصادية الاقليمية في مختلف دول العالم في النصف الأول من القرن العشرين وسمي القرن العشرين وحتى القرن الواحد والعشرين بعصر التكتلات الاقتصادية، حيث تلك التجمعات شكلت 80% من سكان العالم وسيطرت على 90% من حجم التجارة العالمية ووصل الناتج المحلي الاجمالي لثلاث تجمعات كبرى (الاتحاد الأوروبي، النافتا والآسيان) الى 81% من الناتج العالمي بما يعني ان 19% من العملية الاقتصادية تتم خارج تلك التجمعات التي تتزايد أهميتها ودورها المحوري في الاقتصاد. وتعتبر العوربة طريق للتكامل الإقتصادي بين الدول العربية لأن العوربة هي تعظيم وتفعيل الروابط التقليدية العربية على أسس اقتصادية وسياسية وعملية بآليات مؤسسية لمواجهة تحديات العصر وفي مقدمتها ظاهرة العولمة ولا بد من مصطلح يناهض العولمة ويدافع عن الحدود الإقليمية والهوية والثقافة واللغة والكيان فهي العوربة

ويشير الواقع الراهن في القرن الحادي والعشرين إلى أهمية التعاون والتكامل لبناء اقتصاديات الدول، إذ صار من الصعب على بلد بمفرده تحقيق نمو اقتصادي وتطور إجتماعي متسارع في عصر التكنولوجيا المتقدمة وما يتطلبه امتلاكها واستخدامها من مهارات بشرية وموارد مالية وموارد أولية متنوعة وأسواق كبيرة لتصريف المنتجات. فالامكانات الذاتية وحدها لا يمكن

ان تحقق تقدماً للدول دون تكتل اقليمي مبني على أسس واضحة ورغبة سياسية حقيقية جادة ومخلصة.

وأما بالنسبة للتكامل الاقتصادي العربي فإنه يمر بالمد والجزر وهو الآن شبه مشلول وسأتناوله في هذه الدراسة بالتفصيل.

أهمية الدراسة:

ان الدافع إلى اقامة التكتلات الاقتصادية بين الدول هو تحسين موقع البلدان المعنية في التقسيم الدولي للعمل من خلال الاستفادة من مزايا وفوائد التكتل الاقتصادي الاقليمي بين الدول مثل وفورات الحجم الكبيرة واتساع رقعة السوق وزيادة القدرة الاستيعابية وزيادة فرص الاستثمار وتقليل من حجم البطالة من خلال عملية التوظيف وزيادة قدرة المنافسة وحل مشكلات عديدة.

أما بالنسبة للتكامل الاقتصادي العربي فإنه يمر الآن في أشد أزماته، رغم وضوح مزاياه ومنافعه المتبادلة لجميع أطرافه. كما أن قيام التكامل الاقتصادي الحقيقي يتيح للوطن العربي أمكانية القيام بمشروعات مشتركة كبيرة ليس من السهل على أي بلد أن يقوم بها منفرداً، فضلاً عن أن هذا التكامل بين الدول العربية يمكن ان يعيد الهيكلية الانتاجية والتخصص الأمثل في الاقتصاديات العربية لتقليل الفجوة مع التكتلات الاقتصادية العالمية الكبيرة ولا يتم تحقيق ذلك إلا اذا توافرت الارادة السياسية الصادقة والجادة لدى النظام السياسي العربي. لا بد من اتخاذ خطوات اقتصادية وسياسية جادة ، تحول الشعارات الى أفعال والإرادة الى حركة لإقامة تكتل اقتصادي وسياسي عربي قادر على مواجهة التحديات والتعامل معها في عالم لا بقاء فيه إلا للأقوياء

أهداف الدراسة:

هناك مجموعة أهداف هامة للدراسة وهي كما يلي:

أولاً: الهدف الاول هو التعرف على تجربة التكامل الاقتصادي العربي وأهم التجارب العالمية للاستفادة منها وما هي أهم العقبات التي واجهت وتواجه حتى الآن مسيرة التكامل الاقتصادي العربي.

ثانياً: ما هي أهم التحديات التي واجهت وتواجه الدول العربية وخاصة في القرن الحادي والعشرين.

ثالثاً: وما هي الآفاق المستقبلية لوطن عربي قوي إقتصادياً وإجتماعياً وسياسياً وحتى عسكرياً لمواجهة كافة التحديات.

منهجية الدراسة:

اعتمد الباحث في الدراسة على المنهج العلمي الوصفي التحليلي والنقدي لواقع تجربة التكامل الاقتصادي العربي منذ انشاء جامعة الدول العربية عام 1945 والتجارب العالمية الأخرى للاستفادة منها وأهم التحديات والآفاق المستقبلية لبناء اقتصاد عربي قوي وذلك بالاعتماد على مصادر عربية وأجنبية وفي حدود المعلومات المتاحة.

خطة الدراسة:

تشتمل هذه الدراسة على ثلاثة فصول بالاضافة إلى الخاتمة والتوصيات وقائمة الهوامش والمراجع.

الفصل الأول: يتناول التكامل الاقتصادي: مفهومه وفوائده.

الفصل الثاني: ويتناول تجربة التكامل الاقتصادي العربي والتجارب العالمية الأخرى.

الفصل الثالث: يتناول العرب والتحديات.

الفصل الأول التكامل الاقتصادي: مفهومه وفوائده

1-1. مفهوم التكتل الاقتصادي.

يقصد بالتكتل الاقتصادي انضواء مجموعة من الاقتصاديات لدول تملك خصائص معينة في إطار علاقة تبادلية تقوم على التنسيق الطوعي بتنظيم وتوحيد سياساتها الاقتصادية وذلك بهدف تحقيق منفعة مشتركة عن طريق سلسلة من العلاقات التفضيلية[1]. والعوربة تؤدي الى تحقيق التكامل الإقتصادي إذا توافرت الإرادة السياسية الصادقة وتحقيق منافع كثيرة

1-2. درجات التكتل الاقتصادي

يمكن لأطراف التكتل الاقتصادي اتباع مجموعة من الآليات وتسمى أشكال أو درجات التكتل الاقتصادي لتحقيق أهدافهم فهناك بيلا بلاسا (Bela Balassa) الذي عرّف التكامل الاقتصادي وميز بين التكامل الاقتصادي كعملية والتكامل كواقع فهو كعملية يشمل الاجراءات كافة التي تضع حداً لكل أسباب التمييز بين الوحدات الاقتصادية التابعة لدول متعددة. وأما

كواقع فهو يمثل تلك الحالة التي لا يبقى فيها أي تمييز بين اقتصاديات البلاد المختلفة. ومن ثم يعرض بيلا بلاسا نموذجه للتكامل على خمس مراحل متدرجة وهي[2]:

1- منطقة التجارة الحرة.

يتم فيها الغاء القيود والكمية بين الدول المشاركة، إلا أن كلا منها تحتفظ بتعريفتها الجمركية تجاه الدول غير الأعضاء.

2- الاتحاد الجمركي

ويتضمن هذا قيام الدول الأعضاء بالغاء كافة الرسوم الجمركية وكافة القيود الكمية على السلع بالإضافة إلى توحيد التعريفة الجمركية إزاء العالم الخارجي.

3- السوق المشتركة

يتطرق هذا الشكل ليس فقط إلغاء كافة الرسوم الجمركية والقيود الكمية وتوحيد التعريفة الجمركية إزاء العالم الخارجي بل يتضمن أيضاً تحرير انتقال عناصر الإنتاج داخل السوق (العمل ورأس المال).

4- الاتحاد الاقتصادي

وهذه الدرجة تعتبر أكثر تطوراً من السوق المشتركة حيث أنها تتمتع بخصائص السوق المشتركة نفسها في تحرير انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج بالإضافة إلى تنسيق السياسات الإقتصادية بين الدول الأعضاء (السياسة المالية، والنقدية أو الزراعية أو الصناعية).

5- التكامل الاقتصادي أو الاندماج الاقتصادي

يعتبر هذا الشكل من أعلى درجات التكامل حيث تصبح الدول وكأنها اقتصاد واحد ليتولى تحديد سياساته المختلفة سلطة عليها.

ويجب أن يلاحظ ان بعض التكتلات الاقتصادية مرت تدريجياً بهذه المراحل حتى وصل إلى الشكل الرابع من أشكال التكتل الاقتصادي مثل الاتحاد الأوروبي ولكن الدول العربية عليها أن تبدأ تدريجياً باتباع شكل التكامل حتى تصل إلى الشكل الأخير مثل الاتحاد الأوروبي فالدول العربية بدأت بالسوق المشتركة عام 1964 ولم تبدأ بالتدرج مثل الاتحاد الاوروبي.

1 – 3 فوائد التكامل الاقتصادي

هناك فوائد هامة يمكن تلخيصها للتكامل الاقتصادي لأى مجموعة تريد أن تتكامل مع بعضها البعض وهذه الفوائد ستتحقق لكن ليس على المدى القريب وإنما يلزمها حقبة من الزمن.

إن فوائد التكامل الاقتصادي عديدة وبالفعل لقد حققتها لنفسها مجموعات من الأقطار التي أخذت بالتكامل الاقتصادي كالاتحاد الأوروبي وهي فوائد قام بتشخيصها العديد من رجال الفكر الاقتصادي وسواهم ويمكن تعداد هذه الفوائد فيما يلي[3].

أ- يخلق التكامل الاقتصادي سوقاً أوسع أمام المنتجات نظراً لتعدد الأسواق وزيادة عدد المستهلكين أمام هذه المنتجات في داخل دول المجموعة. وتعد التجارة وتبادل المنتجات مدخلاً طيباً للبدء في تحقيق التكامل إذ أن السلع الزراعية أو الصناعية والتي لا تجد أمامها إلا أسواق البلد المنتجة فيه تجد أمامها مسالك أوسع للتوزيع في أسواق البلدان الأخرى من المجموعة.

ويترتب على ذلك آثار مضاعفة اقتصادية تؤدي إلى زيادة الإنتاج للأنواع المطلوبة والتي تكتسب أسواقاً جديدة فتنشط الزراعة والإنتاج الزراعي وتتوسع المصانع في حجمها ويتنوع إنتاجها، كما تتوسع المنشآت التجارية الوسيطة كشركات التسويق والتوزيع والنقل والتأمين وغيرها.

ب- يعمل التكامل الاقتصادي على خلق سوق واسعة ومشتركة للعمل، فتستطيع القوى العاملة على اختلاف أنواعها ومستوياتها أن تجد فرصاً أحسن وأكثر لاستثمار طاقاتها مما يعود عليها بالتحسن في الدخل وفي مستوى المعيشة، كما يحقق فرصاً أكبر للمنتجين ورجال الأعمال في الحصول على ما يلزمهم من العمالة والخبرات والتخصصات في سهولة ويسر.

ج- يتيح التكامل الاقتصادي فرصاً أكبر للاستثمار أمام المستثمرين من أصحاب رؤوس الأموال وعوائدها دون قيد واستغلال الإمكانات الاقتصادية ويحقق هذا عائداً أكبر للدول المصدرة لرأس المال وإنتاجاً وتشغيلاً لعوامل الإنتاج في الدول المضيفة لرؤوس الأموال المستثمرة. وتنعكس آثار ذلك أيضاً على زيادة الإنتاج والدخول ومستويات المعيشة داخل دول المجموعة. فيزيد الطلب بزيادة الدخول وينتعش الاقتصاد في جميع الدول.

د- كما أنه من أهم فوائد التكامل الاقتصادي أنه يتيح للدول الأعضاء إقامة المشروعات المشتركة الضخمة والتي قد يصعب على دولة بمفردها إقامتها وتحمل مسؤوليتها خاصة لتلك المشروعات التي تتطلب مبالغ ضخمة لتمويلها أو مستوى عالياً من الخبرات الفنية أو أسواقاً واسعة للاستفادة منها مما يجعل مثل هذه المشروعات تعمل وفق أفضل الأسس الاقتصادية

تشييداً وتشغيلاً وإنتاجاً وتوزيعاً والاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير وتحقيق الوفورات الداخلية والخارجية.

هـ- يتيح التكامل الاقتصادي للدول الأعضاء موقفاً أكثر في السوق الدولية وتجاه التكتلات الاقتصادية الأخرى خاصة إذا كانت هذه الدول تملك الموارد والمنتجات الضرورية والاستراتيجية، فإن التكامل الاقتصادي سيعمل على أن يحقق لها شروطاً أحسن لتجارتها الخارجية استيراداً وتصديراً وتستطيع أن تحقق فوائد عديدة في اتفاقاتها التجارية والاقتصادية والفنية مع الدول الأخرى، هذا بجانب ما تكسبه من وزن سياسي بين دول العالم.

و- يؤدي التكامل الاقتصادي إلى التخصص بين الدول المنظمة للتكامل للاستفادة من الميزات النسبية التي تتمتع بها بعض دول المجموعة وبذلك يعمل على زيادة الإنتاج وتحسينه في داخل كل دولة وتنويعه فيما بينها.

ز- يساعد التكامل الاقتصادي على توطن الصناعة والاستفادة من الوفورات الخارجية مما يخلق مناطق صناعية كبيرة في دول المجموعة يمكن الاتفاق على توزيعها على المناطق للتوطن في داخل كل دولة حسب الموارد المتاحة في كل منها وبحيث تحصل كل دولة على نصيب عادل منها أو من المزايا التي تتحقق عنها.

هذه هي أهم الفوائد والمزايا التي يمكن أن تجنيها الدول الراغبة بالتكتل الاقتصادي اذا توافرت النوايا الصادقة والرغبة السياسية المخلصة والجادة لكن لا بد من التدرج في درجات التكامل حسب ما تم ذكره سابقاً.

الفصل الثاني تجربة التكامل الاقتصادي العربي والتجارب العالمية الأخرى

2 – 1 التجربة العربية:

أخذت الدعوة للتكتل الأقليمي بين الدول تتوسع وتزداد أهميتها تعبيراً عن الاستيعاب السليم لمتطلبات التنمية في هذا العصر ولمواجهة كافة التحديات.

إن عالم القرن العشرين والقرن الحادي والعشرين هو عالم تكتلات اقتصادية عملاقة ولماذا لا يندرج التكتل الاقتصادي العربي على لائحة هذه التكتلات الاقتصادية العملاقة[4]. وتعد المحاولات العربية نحو تكوين تكتل اقتصادي عربي من أقدم المحاولات العالمية.

ولقد كان تاريخ البدء في مسيرة التكامل الاقتصادي العربي الجماعي الرسمي، هو تاريخ انشاء الجامعة العربية نفسها في 23 آذار/ مارس 1945 الذي تمثل في خلق الاجهزة الاقتصادية الفنية لإرساء قواعد التعاون الاقتصادي بين الدول العربية. ففي عام 1950 أبرمت معاهدة الدفاع العربي المشترك وانشأ المجلس الاقتصادي وفي عام 1957 وقعت اتفاقية مجلس الوحدة الاقتصادية والتي لم تدخل حيز التنفيذ إلا في 1964/4/30.

وفي عام 1964، أنشأ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية السوق العربية المشتركة وكانت محصورة في أربع دول عربية هي الأردن ومصر والعراق وسوريا. وانضمت ليبيا والسودان عام 1977 وبعض الدول العربية الأخرى انضمت لاحقاً ولم يتعدى الاعضاء أكثر من 11 دولة عربية من 22 دولة عربية. وكان من أهم أهداف السوق العربية المشتركة ما يلي:

- حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال.
- حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية.
- حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي.
- حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والموانىء والمطارات المدنية.

فالسوق العربية المشتركة حتى الآن ضعيف جداً في نتائجه بسبب ضعف التجارة العربية البينية وعدم وجود استغلال أمثل للثروات المتاحة في الدول العربية.

فقد سجل عقد الثمانينات من القرن الماضي قيام ثلاث تكتلات اقتصادية عربية اقليمية ذات بعد جغرافي، حيث تأسس مجلس التعاون الخليجي بين ست دول عربية خليجية (السعودية، قطر، الكويت، البحرين، سلطنة عمان والامارات) بهدف إقامة منطقة تجارة حرة بين دول المجلس، وشهد المغرب العربي تأسيس اتحاد المغرب العربي في عام 1989، وكان يهدف إلى توحيد التعرفة الجمركية الخارجية وضم كل من (الجزائر ، المغرب، تونس، ليبيا وموريتانيا). كما تأسس مجلس التعاون العربي في نفس السنة وضم كل (مصر، الاردن، العراق، واليمن).

لقد لعبت العوامل السياسية دوراً أساسياً في اقامة هذه التكتلات الثلاث لكن نجم عن الاحداث التي مرت بها المنطقة كحرب الخليج انهاء مجلس التعاون العربي بسبب مشاركة مصر ضد العراق في حرب الخليج الثانية عام 1991 بينما حقق مجلس التعاون الخليجي نجاحاً لا يستهان به في التكامل الاقتصادي وتم الاتفاق في مؤتمر الدوحة عام 2007 لقادة دول الخليج

العربي الاتفاق على تحقيق الوحدة النقدية مع حلول عام 2010 وأما بالنسبة لاتحاد المغرب العربي فهو شبه مشلول حتى الآن لخلافات سياسية بين الدول الاعضاء.

وخلال مؤتمر القمة العربية الذي انعقد في عمان في 21 و 22 حزيران / يونيو 1996 كلف المؤتمر المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية باتخاذ ما يلزم من إجراءات نحو الإسراع في إقامة منطقة التجارة الحرة وفقاً لبرنامج أعمال وجدول زمني.

وقد بدأ سريان هذه الاتفاقية في 1998/1/1. فحتى الآن ظل وضع التجارة العربية البينية على حاله ولم تتجاوز 14% في عام 2007[5] وهو رقم محدود للغاية مقارنة بمثله في الاتحاد الأوروبي وهو 70% منظمة الآسيان 40% ودول النافتا 50% ولا شك أن المشروعات التنموية المشتركة بين الدول العربية هو الحل الأمثل لزيادة حجم التجارة البينية.

دخلت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عامها العاشر بحلول عام 2008. وكما بلغ عدد الدول العربية التي انضمت إلى المنطقة ست عشرة دولة عربية هي: الأردن، والإمارات والبحرين، وتونس والسعودية والسودان وسورية والعراق وعُمان وفلسطين وقطر والكويت ولبنان وليبيا ومصر والمغرب. ولا تزال القيود غير الجمركية تشكل العقبة الرئيسية أمام تحرير التجارة العربية البينية وهناك سعي لتحرير تجارة الخدمات.

إن المحطات التاريخية للعمل العربي المشترك لا تخلو من إنجازات لكنها قليلة على صعيد قيام عدد من المشاريع المشتركة وبخاصة في المجال المالي وتحقيق بعض التحسن في المبادلات العربية البينية، إلا أنها لم تصل إلى مستوى الاهداف المنشودة وظلت الهوة كبيرة بين نتائج الجهود العربية والنتائج التي حققتها التكتلات الاقتصادية الأخرى كالاتحاد الاوروبي[6].

فالعمل العربي المشترك من خلال مؤسسات الجامعة العربية شبه مشلول الآن ونحن الآن في القرن الحادي والعشرين، وجامعة الدول العربية في وضعها الحالي لا تخدم العرب في قليل أو كثير، بل ان هذه المؤسسة تعاني من مآزق حادة. فهي السبب والنتيجة، تتراجع الجامعة حينما يتراجع النظام العربي، ويتراجع النظام العربي فيما تتراجع الجامعة العربية رغم ضآلة دورها التاريخي وقلة انجازاتها الملموسة.

الوطن العربي دخل القرن الحادي والعشرين وهو مكبل بالكثير من القيود والمشكلات التي افرزتها أحداث 11 سبتمبر 2002 وحرب الخليج الثانية عام 1991 واحتلال العراق وتداعياتها الخطيرة على مستقبل التنمية العربية مما أدى إلى تفاقم التحديات المختلفة.

إن مشكلة العرب في علاقاتهم الاقتصادية هي انهم يخلطون بين العلاقات الاقتصادية والعلاقات السياسية وكأن ان كل علاقة اقتصادية يجب أن تتم على أسس سياسية، فأوروبا اعترفت ابتداء بخلافاتها السياسية ولكنها أيضاً أقرت بذات الوقت بضرورات التعاون الاقتصادي وما يمكن ان يدره عليها من منافع، وهكذا وطيلة العقود الماضية سارت بهدوء وترو إلى أن وصلت إلى الصيغة الاقتصادية الناجحة وهي الاتحاد الاقتصادي التي هي عليها الآن واصدار عملة اليورو الموحدة وما تبعها من ارساء أسس متينة لهيكل متكامل. فلا بد من الفصل ما بين الجانب الاقتصادي من العلاقات والجانب السياسي منها.

فهناك محاولات تطرح لايجاد نظام بديلاً للاقليم العربي يقوم على ما يعرف بالشرق أوسطية أو الشراكة الاوروبية المتوسطة واتفاقية الاستثمار المتعددة الاطراف وغيرها لاضعاف الدول العربية.

فالنظام العربي العام يتأرجح بين خيارات عديدة لم تمتلك الآليات المناسبة لدخول القرن الحادي والعشرين. فمؤسسة القمة فهي أرقى مؤسسة عربية بل هي الوحيدة التي تستطيع أخذ قرارات فاعلة وذات طابع قومي معطلة ولإشعار آخر. حيث عقد عشرون مؤتمر قمة عربي آخرها في سوريا بدون فائدة، وأما لقاءات وزراء الخارجية العرب تنعقد في فترات متباعدة ولا تطبيق فعلي وتعود الخلافات العربية العربية رغم أن العرب قادة وشعوباً يدركون أن هذا العصر هو عصر التكتلات الاقتصادية العملاقة، عصر الوفاق الدائم وان هناك مقومات كثيرة مناسبة للتكتل الاقتصادي العربي مقارنة مع التكتلات الاقتصادية الأخرى كالاتحاد الاوروبي وتكتلات عالمية أخرى.

2-2 معيقات العمل العربي المشترك

السؤال: ما هي أسباب تعثر العمل العربي المشترك؟

إن أسباب تعثر العمل العربي المشترك يمكن إجمالها بما يلي[7].

1- غياب المبادرات الشعبية المستمرة والمكثفة.

2- انعدام التنسيق الرسمي بين الدول العربية.

3- ضعف المعارضة العربية وفقدانها لروح المبادرة.

4- المبادرة السلمية مع اسرائيل التي مزقت العرب وحولتهم إلى أعراب دون الحصول على مكاسب حقيقية وإنما أوهام خيالية حتى الآن واقامة علاقات تجارية ما بين عدد كبير من الدول العربية والكيان الصهيوني المحتل.

5- القيود التي تفرضها الدول العربية نفسها على حركة مواطني الدول العربية الأخرى.

6- الترعة القطرية بين الاقطار العربية وعدم الجدية في تطبيق ميثاق العمل العربي المشترك ومقررات جامعة الدول العربية.

7- وجود قيود ادارية وكمية على التجارة العربية البينية بالاضافة إلى ارتباط العديد من الدول العربية بالسوق الرأسمالية الغربية وتوجهها نحو الخارج.

8- عدم تركيز اهتمام الدول العربية في خططها التنموية على دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الحقيقية وتعزيز الانتاج حجماً ونوعاً.

9- المشروع الشرق أوسطي قد لعب دوراً كبيراً في افشال المشروع التكاملي العربي لما به من مخاطر سياسية ومخاطر اقتصادية.

10- ومن بين الأسباب البارزة الاخرى للتعثر والفشل افتقار المحاولات والقرارات الاقتصادية للقمم العربية ومشروعات التكامل الاقتصادي العربي العديدة إلى المنهجية العلمية السليمة وإلى الرؤية الواقعية والبعيدة المدى في الوقت نفسه وعدم اعتمادها على المدخل التدريجي للتكامل أسوة بالاتحاد الأوروبي والتكتلات الاقتصادية الاخرى.

والدول النامية ومنها العربية بحاجة أولاً إلى خلق التجارة (Trade Creation) وليس تحرير التجارة (Trade Liberalization) والسبب يعود إلى أن الدول النامية والدول العربية عليها أن تتوجه أولاً إلى استغلال مواردها المختلفة وتنويع الهيكل الإنتاجي مثل الدول المتقدمة لتستطيع أن تتبادل السلع فيما بينها. فالتعاون في شتى المجالات من خلال المشروعات المشتركة يساعد على تنويع الهيكل الإنتاجي وتسهيل حرية انسياب السلع مع التدرج في إتباع اشكال التكامل الاقتصادي من منطقة تجارة حرة إلى الشكل الأخير وهو الاندماج والتكتل الاقتصادي أسوة بالاتحاد الأوروبي.

ان التجربة الأوروبية حققت النجاح بسبب الاعتماد على مبدأ التدرج والشفافية في معالجة الخلافات بأسلوب مرن واقامة آليات للمتابعة والمراقبة.

ولا شك أن دول الخليج العربية الست في مجلس التعاون الخليجي تتسم بقواسم مشتركة متعددة جعلت مسيرة هذا التكتل يتقدم ونوعاً ما ناجحاً مقارنة مع التكتلات العربية الأخرى فهناك الحدود المشتركة والروابط الدينية والتاريخية والاجتماعية والعسكرية اضافة إلى تشابه الأنظمة السياسية فضلاً عن امتلاك هذه الدول ثروة نفطية هائلة كبيرة تستوجب توحيد القوى بين النظم السياسية الخليجية القائمة لتحقيق فوائد ومزايا التكامل الاقتصادي والرغبة السياسية الحقيقية لتلك الدول.

سؤال: هل هناك مقومات للتكامل الاقتصادي بين الدول العربية رغم وجود أسباب لتعثر العمل العربي المشترك: الجواب نعم

تدل دراسات اقتصاديات الوطن العربي على وجود مقومات خاصة بهذه البلاد مقارنة بالتكتلات الاقتصادية العملاقة الأخرى كالاتحاد الأوروبي باستطاعتها أن تزيد من فاعلية التكامل الاقتصادي العربي ويمكن تلخيص هذه المقومات فيما يلي[8].

1- توافر الموارد الطبيعية، من أراضي زراعية وغابات ومراع وثروة حيوانية وثروة بترولية، وثروة مالية وثروة معدنية، ويلاحظ أن الجزء الأكبر من هذه الموارد الطبيعية لم تستغل – بعد– الاستغلال الأمثل.

2- توافر رؤوس الأموال بشكل كبير نتيجة ضخامة عائدات البترول خاصة قبل حرب الخليج عام 1991 إلا أن هذه الأموال لم تسهم بشكل جدي في تنمية المنطقة العربية، لأنها اتجهت نحو الاستثمار في الدول الغربية والتي تقدر الآن بأكثر من ألف مليار دولار وسعر برميل النفط الآن وصل إلى أكثر من 125 دولار.

3- توافر الموارد البشرية في الوطن العربي حيث بلغ عدد سكان الوطن العربي حوالي (160 مليون نسمة) في عام 1998 والآن أكثر من 310 مليون نسمة.

4- اتساع السوق في الوطن العربي الذي يمتد من الخليج إلى المحيط الأطلنطي والذي يضم حوالي الآن أكثر من 310 مليون نسمة.

5- موقعه الاستراتيجي، حيث يحتل مركزاً متوسطاً بين ثلاث قارات هي آسيا وأفريقيا وأوروبا، مما يضفي عليه أهمية خاصة من الناحية الاقتصادية، ويطل أيضاً على بحار

عديدة هي البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربي والمحيط الأطلسي وبحر العرب ولا شك في أهميتها من حيث ربط بلاد العالم بعضها ببعض.

6- تتوافر للدول العربية جميع مقومات التكامل الاقتصادي إضافة إلى وحدة اللغة ووحدة الجنس، والأصل والمنبت ووحدة التاريخ ووحدة القيم الروحية ووحدة البيئة الاجتماعية والوحدة الجغرافية.

7- تبلغ مساحة الوطن العربي 14.3 مليون كم2 نسبتها إلى العالم 10.2%.

8- وحجم العمالة العربية حوالي 103 مليون عامل عام 2002 وفي عام 2007 يفوق حجمها 120 مليون عامل.

9- وأما الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بلغ حوالي 717 مليار دولار عام 2002 والان يقدر بأكثر من ألف مليار دولار. علماً ان هناك ثروات هائلة في الوطن العربي يمكن استغلالها وزيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي والتي يجب أن يعود بالنفع على الإنسان العربي وتنويع هيكل انتاج الاقتصادات العربية.

10- وبالنسبة للتجارة البينية إلى إجمالي التجارة الخارجية فقد بلغت حوالي 14% عام 2007 ويمكن زيادتها من خلال تفعيل السوق العربية المشتركة وتفعيل منطقة التجارة العربية الحرة كل ذلك يتوقف على مدى الاستغلال الامثل للثروات المتاحة في الوطن العربي واقامة المشروعات العربية المشتركة.

2-3 التجمعات الإقليمية الاقتصادية العربية

إن التجمعات الاقليمية الاقتصادية ضرورية بين الدول العربية في ظل الأوضاع والظروف القائمة وحسب ما نصت عليها اتفاقية جامعة الدول العربية المادة (15) لكن هناك بعض المحاذير أود التأكيد عليها وهي كما يلي:

1- إن التعاون والتنسيق في إطار التجمعات الاقليمية يجب أن لا ينظر اليها بديلاً للعمل العربي الشامل المشترك.

2- ان هذه التجمعات يجب أن لا تطرح قضاياها بمعزل عن قضايا الأمة العربية بحيث تعطي لنفسها ذاتية خاصة وهوية مستقلة عن الهوية العربية.

3- يجب أن لا ينظر إلى هذه التجمعات من قبل أعضائها أو من قبل الدول العربية الأخرى على أنها محاور مضادة لمحاور أخرى. بل يجب النظر إليها على أنها ظاهرة طبيعية تمليها بعض الاعتبارات التاريخية والاقتصادية والاقليمية والدولية.

4- أعضاء هذه التجمعات مطالبة بالحفاظ على استقلاليتها ازاء محاولات الاختراق الأجنبي لأن القوى الخارجية لا يهمها سوى تفجير وتدمير النظام الاقليمي العربي وتقطيع أوصاله لكي لا يتقدم في أي مجال من المجالات ولكي يبقى تابعاً للخارج وهذا لا يرضاه أي مواطن عربي.

السؤال: ما هي الآلية المقترحة للتنسيق بين التجمعات الاقليمية الاقتصادية العربية؟

لتحقيق فوائد التكامل الاقتصادي فلا بد من التنسيق بين هذه التجمعات الاقتصادية الاقليمية في الاحتياجات واقامة المشروعات المشتركة. ولا شك أن المشروعات المشتركة تشكل مدخلاً مهماً من مداخل التكامل الاقتصادي وحتى تتمكن هذه المشروعات المشتركة، بين الدول في التجمعات الاقتصادية الاقليمية العربية من تحقيق أهدافها، فهي تتطلب توفير مجموعة من الشروط الأساسية التي يمكن تلخيصها في الآتي:

1- أن تقوم المشروعات العربية المشتركة ضمن اطار عام لخطة تنموية شاملة وحقيقية من الواقع تأخذ في اعتبارها التعاون والتكامل الاقتصادي على الأمد البعيد.
2- الانتقال من مدخل المشروعات القابضة الموجودة الآن إلى مشروعات انتاجية موزعة النشاط بين الاقطار المشاركة والتركيز على الصناعات الانتاجية وليس من واقع الخدمات حسب ما هو قائم في الوطن العربي.
3- أن تدار هذه المشروعات العربية المشتركة على أسس اقتصادية سليمة بعيدة عن الاعتبارات السياسية.
4- ان لا يشارك في هذه المشروعات أي من الشركات المتعددة الجنسيات.
5- ان تلبي المشروعات العربية المشتركة في المقام الاول احتياجات الوطن العربي وبصفة خاصة الدول المشاركة في المشروع.
6- ان تعتمد المشروعات العربية على الخبرات العربية تدريجياً بعد تدريبهم على احدث الوسائل التكنولوجية.
7- ليس من الضروري أن يكون المشروع العربي المشترك هو المشاركة في التمويل فقط بل تكون المشاركة في الادارة، التكنولوجيا، التسويق، العمالة وغيرها حسب الامكانات المتوفرة.
8- أن يكون التخطيط لتلك المشروعات ليس على أساس تعظيم الارباح الذي هو قائم وانما على أساس العائد الاجتماعي على مستقبل التنمية في البلدان العربية.

9- تشجيع القطاع الخاص للمشاركة مع القطاع العام في اقامة المشروعات المشتركة.
10- ضرورة حساب العائد وتوزيعه بشكل عادل بين الدول المشاركة.

فهناك حدث هام جداً في عام 2009 نأمل له النجاح وهو إن القمة الاقتصادية العربية المزمع عقدها في الكويت في يناير القادم عام 2009 هي أول قمة اقتصادية عربية في ظل التغيرات العالمية الكبرى علماً أنه عقد قمة اقتصادية عربية عام 1980 في ظل أوضاع تختلف عنه الآن ونحن نعيش الآن في عصر انفتاح اقتصادي وفي ظل العولمة لأنه لا بد من مواكبة الاقتصاديات العربية لهذه التغيرات.

فالقمة الاقتصادية العربية القادمة في الكويت هي اعداد حكومي ولكنه بمشاركة من القطاع الخاص على قدم المساواة ونأمل أن لا تكون مجرد قمة اصدار قرارات وبيانات ولكن نأمل ان يتم اتخاذ اجراءات عملية من أجل تفعيل العمل الاقتصادي المشترك وإزالة العقبات التي تواجه استكمال منطقة التجارة العربية الحرة واقامة الاتحاد الجمركي العربي كخطوات أساسية في اقامة السوق العربية المشتركة المبني على التدرج حسب ما ذكرت سابقاً.

2-4 تجارب التكتلات الاقتصادية العالمية

إن أهم التكتلات الاقتصادية التي لها أثر كبير على الاقتصاد العالمي هي تكتل الاتحاد الأوربي وتكتل النافتا وربما أيضاً تكتل APEC. فهذه التكتلات تمتلك حوالي نصف سكان العالم وما يزيد عن 5/4 من الإنتاج السنوي العالمي.
وسنتطرق بصورة موجزة إلى هذه التكتلات وظروف نشأتها وملامحها[9].
أ) الاتحاد الأوروبي:
بدأ الاتحاد الأوروبي أول ما بدأ بما يعرف باتفافية روما في سنة 1957 والتي التزمت بمراحل زمنية محددة لإزالة الحواجز وتوسيع التكتل حتى أصبحت الآن تتكون من 25 عضواً بدل من 15 دولة وقد تحول إلى سوق مشتركة عام 1993 ثم اتحاد اقتصادي فيما بعد.

واتفاقية روما بدأت بتحقيق الحريات الأربع:

1. حرية انتقال الأشخاص.

2. حرية انتقال رأس المال.
3. حرية انتقال السلع.
4. حرية انتقال الخدمات.

ويعتبر الاتحاد الأوروبي أكثر التكتلات الاقتصادية تطوراً حيث نجح في تحرير شامل للتجارة البينية، وأصبحت بالتالي سوقاً موحدة يتم فيها انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأشخاص. ويساهم الاتحاد الأوروبي في الوقت الحالي بحوالي ثلث الناتج القومي العالمي. كما يشكل نصيبه من التجارة العالمية بحوالي ربع تجارة العالم ويستورد حوالي ثلث وارداته من الدول النامية.

وبالرغم من أن الالتزام بالاتحاد النقدي لم يكن عنصراً أساسياً من عناصر معاهدة روما، إلا أن الاتحاد الأوروبي خطى خطوات هامة في هذا المجال، وأصبحت هناك عملة واحدة لهذا التكتل تعرف باليورو. وقد مر إصدار اليورو بمراحل مختلفة ليصبح عملة للتداول والتكامل التجاري. ومن هذا أصبح الاتحاد الأوروبي بدوله المختلفة كدولة واحدة في المساومة والمفاوضة مع الغير.

ب) تكتل النافتا:

جاءت فكرة هذا التكتل كرد فعل أو كتكتل مضاد للتكتل الأوروبي (الاتحاد الأوروبي الآن). فلقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتأسيس هذا التكتل وهو اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية والمسمى "بالنافتا" ويضم الولايات المتحدة وكندا والمكسيك وذلك في سنة 1992، والغرض منه هو توحيد الأمريكتين اقتصادياً في تكتل تجاري واحد لمواجهة أوروبا واليابان. وربما يكون الهدف من إنشاء هذا التكتل هو خوف الولايات المتحدة الأمريكية من تحديات لاقتصادها في القرن الواحد والعشرين، وبالتالي الحصول على حصة أكبر من الإدارة المركزية الجديدة للاقتصاد العالمي[10].

وهذا التكتل ربما يفوق الاتحاد الأوروبي من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي وحجم التجارة فيما بين التكتل، وحجم السكان. فهو إذن يمكن أن يكون أكبر منطقة للتجارة الحرة في العالم.

وبموجب اتفاقية تكتل النافتا ستزال كل الحواجز أمام التجارة مما يسمح بانتقال السلع بحرية أكبر فيما بين الاقتصاديات الثلاث وذلك بإسقاط تدريجي للتعرفة الجمركية وغيرها من

الحواجز من قبل الدول الأعضاء على السلع والخدمات وانتقال الاستثمارات التي تدخل سوق كل من هذه الدول وكأن تداولها يتم ضمن سوق واحدة.

وربما يكون المستفيد الأكبر من هذا التكتل هو الاقتصاد الأمريكي بالرغم من المعارضة الداخلية الأمريكية لهذا التكتل على اعتبار انه يسمح بدخول السلع المكسيكية الرخيصة مما قد يؤدي إلى مزيد من البطالة في الولايات المتحدة. إلا أن الكثير من الدراسات أوضحت أن تحرير التجارة البينية لهذه الدول يمكن أن تضيف فرص عمل جديدة في الولايات المتحدة، وستؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال الأمريكية والكندية إلى المكسيك، وسترداد صادرات كندا خصوصاً في مجال الخدمات المالية والاتصالات[11].

ويرى بعض الكتاب أن الولايات المتحدة هي التي دعت إلى هذا التكتل ورعت إنشاءه للدواعي التالية[12]:

1. المخاوف الأمريكية من القوة الاقتصادية لأوروبا الموحدة.
2. القلق الأمريكي من القوة الاقتصادية والصناعية والتكنولوجية لليابان.
3. القلق الأمريكي من استغلال أوروبا الموحدة لانتزاع تنازلات تجارية من الولايات المتحدة إذا ما بقت منفردة.

ج) تكتلات إقليمية أخرى:

هناك تكتلات إقليمية أخرى تنتشر في قارة آسيا وأمريكا الجنوبية وأفريقيا، وفيما عدا تكتل APEC ورابطة الآسيان فإن التكتلات الأخرى لا ترقى إلى مستوى التكتلات الاقتصادية العملاقة التي تكلمنا عنها سابقاً (الاتحاد الأوروبي وتكتل النافتا).

فهناك تكتل رابطة الآسيان في آسيا وتكتل الكوميسا في أفريقيا، وهي في معظمها تكتلات اقتصادية في الدول النامية، وأهميتها أقل من تكتلات الدول المتقدمة اقتصادياً، إلا أنها على كل حال تكتلات اقتصادية لجأت إليها الدول النامية (وهي محقة في ذلك) حتى تحصل على شروط ووضع أفضل في المساومة الاقتصادية مما لو كانت الدولة منفردة ضد تكتل اقتصادي كبير مثل الاتحاد الأوروبي أو تكتل النافتا، هذه التكتلات تضم دولاً نامية إلا أن تكتل آخر وهو منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي أبيك APEC وهو يضم دولاً متقدمة وأخرى نامية. وهذه الدولة تقع على حافتي المحيط الهادي وهي حوالي 14 دولة. وهذه الدول بما فيها

الولايات المتحدة الأمريكية تنتج أكثر من نصف إنتاج العالم وتساهم من 40 إلى 50% من التجارة العالمية[13].

لكن في الدول النامية فإن أهم تكتل إقليمي هو تكتل جنوب شرق آسيا والذي يسمى آسيان ASEAN. أما في افريقيا فهناك بعض التكتلات الاقتصادية الإقليمية مثل تكتل دول الساحل والصحراء، والاتحاد الاقتصادي لدول غرب أفريقيا، ومجموعة الكوميسا. وتعتبر مجموعة الكوميسا واحدة من أنجح التكتلات الإقليمية في القارة الأفريقية. فقد تأسس هذا التجمع في سنة 1994 ليحل محل منطقة اتفاقيات التفضيل التجاري لشرق وجنوب أفريقيا الذي قام سنة 1981. والهدف الأساسي من هذا التكتل هو الاستفادة من الحجم الكبير للأسواق عن طريق تنمية التجارة والموارد الطبيعية والبشرية، وتحقيق المصالح المتبادلة للدولة الأعضاء، والحصول على وضع أفضل في المفاوضات مع الغير[14].

فالاقتصايات العربية تتصرف للأسف بصورة منفردة في مواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية الكبيرة فكل العالم يتجه نحو التكتل الاقتصادي للاستفادة من فوائد التكتل الاقتصادي التي ذكرتها سابقاً للحصول على شروط أفضل في شتى المجالات، ولكن الاقتصاديات العربية تتجه نحو الانعزالية والفردية في تصرفاتها وأفعالها تجاه التكتلات العالمية. إن 310 مليون عربي الآن للأسف ينتجون أقل من دولة متوسطة في الاتحاد الأوروبي مثل إسبانيا أو ربع الدخل القومي الإيطالي.

ويوضح جميع الكتاب العرب المهتمون بالتكتل الاقتصادي العربي أي هناك ثلاثة بدائل أمام الوطن العربي هي:

1- الانكفاء في عزلة تؤول إلى المزيد من التخلف.
2- الانخراط في التبعية والخضوع للتكتلات الاقتصادية العالمية.
3- الدخول في تكتل وتكامل اقتصادي عربي حقيقي.

ونظراً لأن العالم يتجه إلى التكتل فالبديل الثالث هو الأفضل للوطن العربي.

فقلد أوضحت أن من أهم أسباب نجاح التجربة الأوروبية أنها قامت على قاعدة المصالح الاقتصادية المشتركة والتي ساهمت بدورها في حماية المصالح السياسية للدول الأعضاء. ولا ننسى

ان مشروع الاتحاد الأوروبي الذي بدأ قبل (51) عاماً حقق نجاحاً فريداً رغم ما كان بين دولة وشعوبه من تاريخ طويل من الحروب والصراعات.

فالعالم العربي كان أول منطقة في العالم لها تجمع اقليمي بعد الحرب العالمية الثانية ولكننا للأسف لم نتقدم نحو التكامل بنفس الحماس الذي تقدم به الآخرون كالاتحاد الأوروبي. ان العالم العربي حالياً لديه من مقومات الوحدة الاقتصادية والتكامل أفضل بكثير مما كان عليه الأوروبين سواء فيما يتعلق بالمقومات المادية والبشرية أو المقومات المعنوية كاللغة المشتركة والعادات والتقاليد. ولا بد من التدرج في اتباع درجات التكامل الاقتصادي حسب ما تم ذكره سابقاً وان التجربة الاوروبية حققت النجاح أيضاً بسبب الاعتماد على مبدأ التدرج والشفافية في معالجة الخلافات السياسية بأسلوب مرن وإقامة آليات للمتابعة والمراقبة. هناك (500) مليون مستهلك في الاتحاد الأوروبي من (25) دولة يستطيعون شراء بضاعتهم من أي دولة من هذه الدول دون عوائق ويخضعون لنفس المعايير ولهم نفس البطاقات وبسافرون من دولة إلى أخرى بدون أي قيود.

وأخيراً أن أهمية توافر الارادة السياسية للدول الاعضاء وتنازلها عن جزء من سيادتها في سبيل سيادة التكامل على أن تسترد هذه السيادة من خلال العمل الجماعي هو السبيل الوحيد لجني ثمار وفوائد التكتل الاقتصادي بين الدول فهنا تأتي أهمية العوربة الحقيقية في تحقيق طموحات الشعوب العربية.

الفصل الثالث العرب والتحديات

سأتناول في هذا الفصل عدد من التحديات التي واجهت وما زالت تواجه الوطن العربي مما أضعف من قوة العرب اقتصادياً، واجتماعياً، وسياسياً وعسكرياً ويرجع السبب الرئيسي إلى عدم توافر الارادة السياسية الصادقة والمخلصة والجادة وآن الأوان لمصطلح العوربة الحقيقية لمواجهة ظاهرة العولمة .

3 – 1 العرب وتحدي ظاهرة العولمة:

لقد أصبحت كلمة العولمة من أكثر الكلمات تداولاً في الأدبيات المعاصرة، بل أصبحت الهاجس الأكبر لكل المجتمعات من مؤسسات حكومية ومراكز ابحاث ووسائل الاعلام بمختلف أنواعها وذلك نظراً لنتائجها الحالية والمحتملة. وتعني كلمة العولمة " التي جاءت من الناحية اللغوية

الصرفية على وزن "فوعلة" فهي وضع الشيء على المستوى العالمي[15]. Internationalisation أو Globalisation . ويجب أن يقابلها العوربة الحقيقية Arabization كقوة وليس من منطق الضعف لتحقيق طموحات الشعوب العربية

فالتعريف الدقيق لظاهرة العولمة هو " اندماج اسواق العالم في حقوق التجارة والاستثمارات المباشرة ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق، وتالياً إلى اختراق الحدود القومية وإلى الانحسار الكبير في سيادة الدولة[16]. إن كثرة الكلام عن ظاهرة العولمة في القرن الماضي والحالي ليس سببها نشأة ظاهرة العولمة بل نموها وبمعدل متسارع ولكن من الضروري التأكيد على أن العامل الأساسي والمسؤول عن نشأة هذه الظاهرة واستمرارها وتسارعها هو التقدم والتطور التكنولوجي الحالي من قبل الدول الصناعية وأمريكيا. فالعولمة سميت بالعصر الجديد التي لا بد من دول العالم تبنى هذا المفهوم.وبالنسبة لموجات العولمة تعددت ، فالموجة الأولى حدثت خلال الفترة 1870 -1914 حين فتح التقدم في مجال النقل الطريق أمام بعض الدول لاستخدام وفرة أراضيها لزيادة الإنتاج ومضاعفة الصادرات وازدادت نسبة رؤوس الأموال الأجنبية بمقدار يزيد على ثلاثة أضعاف الدول في دول أفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية ، وهاجر حوالي 60 مليون شخص من أوروبا الى أمريكيا الشمالية والعالم الجديد وتدفق العمال من الدول الأكثر كثافة مثل الصين والهند الى الدول الأقل كثافة مثل سيريلانكا وفيتنام والفلبين وتايلند ، وبلغ الحجم الكلي لهجرة العمال حوالي 10% من مجموع سكان العالم.

وأما الموجة الثانية للعولمة خلال الفترة 1951 – 1981 وهي موجة ركزت على التكامل بين الدول الغنية من خلال سلسلة عمليات تحرير التجارة متعددة الأطراف برعاية الإتفاقية العامة للتعرفات الجمركية والتجارة (الغات)، واقتصرت صادرات الدول النامية في هذه الفترة على السلع الأساسية . ثم جاءت الموجة الثالثة منذ عام 1980 حتى الآن والتي ارتبطت بتقدم تقنيات المعلوماتيه والإتصال ازدادت التفرقة بين الفقراء والأغنياء ، ارتفعت معدلات العمر والإلتحاق بالمدارس ، ورافقت العولمة الإقتصادية موجات هجرة من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية

فالعولمة تتضمن معنى الغاء حدود الدولة القومية في المجال الاقتصادي والمالي والتجاري وترك الأمور تتحرك في هذا المجال عبر العالم وداخل فضاء يشمل الكرة الأرضية جميعها. أن ظاهرة العولمة تتخذ ثلاثة أبعاد يجب أخذها بعين الاعتبار وهي كما يلي:

1- انتشار المعلومات على نطاق واسع.
2- تذوب فيها الحدود بين الدول.
3- زيادة معدلات التشابه بين الجماعة والمجتمعات والمؤسسات.

إن تحديات القرن الحادي والعشرين معقدة وصعبة ومن بينها العولمة بالاضافة إلى التحديات الأخرى. وأن الدولة التي تعمل حالياً لفرض ظاهرة العولمة أو الترويج لها منذ زمن طويل هي الولايات المتحدة الأمريكية والتي تريد " الهيمنة الأمريكية " أو " أمركة العالم " وهي تستخدم في سبيل ذلك سطوتها السياسية وقدرتها العسكرية وتقنيات الاتصال الحديثة. كما أن العنصر الأساسي في هذه الظاهرة (العولمة) هو الشركات متعددة الجنسية.

لو سألنا ما هو الأثر السلبي لظاهرة العولمة على وطننا العربي؟ إن الأمر واضح جدا بعد محاولات الهيمنة الأمريكية حيث أصبح الوطن العربي بثرواته وعمقه الاستراتيجي والاجتماعي مباحاً للولايات المتحدة الأمريكية، ومرتعاً خصباً لترويج بضائعها وأفكارها وبخاصة بعد حرب الخليج عام 1991، لتحقيق أغراضها في إحكام قبضتها على الثروة النفطية العربية والتحكم فيه لاستعماله سلاحاً ماضياً ضد معارضيها في أوروبا وآسيا، والسيطرة على السوق الاستهلاكية العربية الممتدة من الخليج إلى المحيط[17].

وقد ساهمت عملية اجتياح العراق للكويت، في تفاقم التوتر. وقد أحدثت شرخاً كبيراً في جسم الوطن العربي وتدمير اتفاقية الدفاع العربي المشترك الموقعة بين الدول العربية لانه لا يجوز الاعتداء على دولة عربية من قبل دولة عربية مهما بلغت الظروف من تعقيدات بين الدول العربية والاحتكام إلى العقل والمنطق والتفاهم وليس لغة السلاح والاحتلال كما أدى الاحتلال العراقي للكويت إلى تكريس انهيار النظام العربي وانكشافه أمام العالم حتى وصلنا إلى ما نحن عليه الآن من ضعف وتخاذل وتناحر وخسائر بشرية ومالية قدرت بحدود 650 مليار دولار، وإعطاء فرصة كبيرة للهيمنة الأمريكية.

إن هناك العديد من نقاد الهيمنة الأمريكية، أى النظام العالمي الجديد أحادى القطب، أمثال الأستاذ الأمريكي هيربرت شبيللر في كتابه: " وسائل الإعلام والإمبراطورية الأمريكية"[18]. كما أن هناك انتقاداً حاداً للدور الذي تلعبه الشركات متعددة الجنسية وخاصة الأمريكية العملاقة

في إضعاف الدول النامية ومنها الدول العربية، حيث إن هناك ما يقارب 358 ملياردياً غالبيتهم من الأمركيين يمتلكون ثروة تضاهى ما يملكه 2.5 مليار من سكان العالم، أى أنها تضاهي مجموع ما يملكه نصف سكان العالم[19]. إن الشركات متعددة الجنسية تعتبر العنصر الأساسي في مفهوم العولمة. وهذه الشركات ضخمة جداً حيث تتجاوز قيمة المبيعات السنوية لإحداها الناتج المحلي الإجمالي لعدد كبير من الدول النامية ومنها الدول العربية. وان استثماراتها المباشرة في الكثير من دول العالم الآن قادرة على الحد من سيادة هذه الدول. فإذا رغبت دول ما في اتباع سياسات معينة تؤثر سلباً على أرباح أحد فروع هذه الشركات تقوم الشركة الأم بإغلاق الفرع ونقله إلى مكان آخر، وهذا بحد ذاته يشكل ردعاً للدولة المضيفة لكي تعيد حساباتها بالتعامل مع الشركة.

وباستمرار كنا نحذر من مخاطر الاستثمار غير المحلى وخاصة غير العربي لما له من أهداف حاقدة تجاه الدول العربية. وكما لا ننسى أن الشركات متعددة الجنسية هي ظاهرة الاستعمار الحديث، فهي تعتبر العالم سوقاً مفتوحاً لها. والدول النامية ضحية الشركات المسيطرة حالياً على اقتصاداتها وبالإضافة إلى نشر الفساد والرشاوى والتبعية لها. وبسبب ذلك تقوم بتعميق الهوة بين ما يسمى بالعالم الرأسمالي الحر المتقدم تكنولوجياً وعلمياً وإعلامياً وبين العالم النامي المحطم اقتصادياً وسياسياً وعلمياً[20].

المشكلة الرئيسة في الوطن العربي هي دور الولايات المتحدة الأمريكية التي لا تريد أي خير للوطن العربي حكومات وشعوب بل تزيد تمزيق الدول العربية إلى دويلات. ومنذ بروز ظاهرة العولمة المغلفة أمريكيا هي تأثير العولمة على سيادة الدول اقتصادياً وسياسياً ومصانع القرار السياسي والإقتصادي لم يعد كما كانت الحال قبل العولمة حراً في اتخاذ قراراته أو في مجال رسم استراتيجياته في مجال التنمية الإقتصادية والإجتماعية لحل المشاكل المعقدة حيث أن من أهم المشكلات الإقتصادية الزام الدول بفتح سوقها للتبادل الإقتصادي والتجاري من دون حدود أو قيد وغزو رؤوس الأموال الأجنبية للسوق المحلي للدول النامية ومنها الدول العربية . وقد رافق العولمة الإقتصادية موجات هجرة العقول من الدول النامية إلى الدول الصناعية المتقدمة التي تميل إلى تفضيل العمالة المتعلمة والخبرات مما يؤدي إلى استنزاف العقول البشرية من الدول النامية

والسؤال: ما هي أهم اهتمامات الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط؟

إن الجواب على هذا السؤال واضح من خلال الأمور التالية:

- الضمان الأساسي للنفط واحتياطاته في المنطقة لمدة طويلة.
- الحصول على مكاسب اقتصادية على حساب غربي أوروبا واليابان.

- إدارة النظام الإقليمي القادم للشرق الأوسط.
- السيطرة على عمليات الحكم في المنطقة أولاً والعالم المتطور ثانياً وتدريجياً.
- التدخل في الشؤون الداخلية واختراق السيادة الإقليمية.
- ترتيب قضايا التسوية بين العرب وإسرائيل لصالح اسرائيل.
- إدخال دول المنطقة في حزام العولمة.
- ضمان أمن إسرائيل وتزويدها بكل ما يجعلها أقوى من جميع البلدان العربية.

هذه أهم الاهتمامات المدمرة التي تخطط لها باستمرار الولايات المتحدة الأمريكية والحركة الصهيونية.

والسؤال الآخر: ما هي أهم الوسائل والأدوات لتحقيق هذه الاهتمامات من قبل الولايات المتحدة الأمريكية[21].

يمكن تلخيص هذه الوسائل والأدوات من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بالآتي:

- التدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة.
- الحصارات على بعض الدول العربية كالعراق وليبيا والسودان وفلسطين.
- خلق النزاعات الإقليمية والطائفية كالعراق ولبنان والسودان.

هذه هي أهم الوسائل التي تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية وخاصة تجاه الدول العربية. أما بالنسبة لأدوات العولمة الاقتصادية وآلياتها وقوانينها فكثيرة التنوع، تتحكم الولايات المتحدة الأمريكية بمعظمها مثل:

- الشركات متعددة الجنسية.
- الحلف الأطلسي الجديد.
- صندوق النقد الدولي.
- البنك الدولي.
- منظمة التجارة العالمية (WTO).
- مجلس الأمن.
- أنظمة وسائل الاتصال والإعلام والمعلومات الحديثة بأشكالها المختلفة.

هذه حقائق يجب أن يعرفها العرب وغير العرب من الدول النامية الإفريقية والآسيوية والتصدي للهيمنة الأمريكية في محاولاتها تفتيت الدول والشعوب.

وهناك مجموعة قيم وأفكار تروج لها الولايات المتحدة الأمريكية وتخصص لهذا الترويج اعتمادات مالية ضخمة مثل:

- حقوق الإنسان وهي تعمل ضد حقوق الإنسان في البلدان النامية ومن بينها الدول العربية من خلال خلق المشاكل والاضطرابات والحصارات على الشعوب.
- الديمقراطية الفردية أي حرية الفرد في التعبير.
- خصخصة الاقتصاد وهذا توجه لظاهرة النظام الليبرالي الرأسمالي الحديث وتقليص دور الدولة (الحكومات) في الحياة الاقتصادية.

وهناك حقيقة أخرى يجب أن يعلمها كل مواطن عربي ومفادها أن اسرائيل لا تتلقى التوجيهات من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وهي من أدوات العولمة الاقتصادية الأمريكية مقارنة بغالبية الدول العربية التي تعتمد في تمويل مشاريعها على مؤسسات تمويلية دولية. فإسرائيل تشجع القطاع الخاص وتدعمه لكنها تخضعه باستمرار للاعتبارات التي تمليها مصالح الدولة العليا ولا تسمح له بتجاوزها. إن إسرائيل تطرح تصورها الخاص بالعولمة وتحاول فرضه على الدول المحيطة بها من الدول العربية، وهو تصور "الشرق أوسطية". فمشروع الشرق أوسطية الذي تروج له إسرائيل هو عولمة مصغرة. ويمثل دفاعها عن النظام الشرق أوسطي من خلال مزايا كثيرة ستجنيها دول المنطقة حسب تصريحات المسؤولين الإسرائيليين وتتمثل بالآتي:

- اعتبارات الكفاءة ورفع معدلات النمو.
- مزايا الخصخصة وتقسيم العمل.
- انتهاء عصر الأيديولوجيا.
- مزايا الانفتاح على الآخر والتفاعل معه.
- خطأ التمسك بالولاء التقليدي لأمة أو وطن.
- مزايا السلام وأضرار الحرب.

تستخدم إسرائيل هذه الحجج للدفاع عن الشرق أوسطية في الوقت الذي تفعل عكس ذلك حيث تتمسك بأيديولوجيتها وترفض الانفتاح على الآخر، تضحى بالاعتبارات الاقتصادية إذا تعارضت مع الأهداف السياسية، كما أنها تتمسك بالولاء التقليدي للأمة والوطن، وتمارس الحرب باستمرار، وانتهاك حقوق الشعب الفلسطيني من خلال الممارسات التعسفية، والاعتداءات

المتكررة على جنوب لبنان والحصار الظالم على قطاع غزة والعالم كله صامت بسبب سطوة أمريكا والحركة الصهيونية ونفوذهما لاخضاع العالم لمصالحهم فقط.

السؤال: هل نحن ملزمون بالإنخراط في عملية العولمة أو رفضها ، وبكل تواضع نقول أن العولمة ليست خيراً مطلقاً أو شراً مطلقاً ، لأنها تحوي في طياتها عدداً من المحاسن والمساوئ معاً . ولهذا فإن أفضل موقف منها هو قبول ما يناسبنا منها، ورفض ما يتنافى مع مصالحنا وسيادتنا وعقائدنا وثقافتنا

لا بد من الإعتراف بأن للعولمة بعض الفوائد وأن الحصول على مثل هذه الفوائد مرهون بامتلاكنا نحن العرب للعلم والمعرفة وخاصة فروع العلم الحديث والحل ليس في محاربة العولمة ولا في مقاطعتها لأن المقاطعة قد تجر نتائج أخطر بكثير من تحمل آثار العولمة نفسها

ومن أجل تحصين المجتمع العربي والعقل العربي من آثار العولمة الضارة ولا يكون ذلك إلا عن طريق تبني منهج يماثلها في الطبيعة والشدة ويخالفها في الإتجاه ويمكن أن نطلق عليها حسب ما ذكرت سابقاً في بداية الدراسة إسم (العوربة) والتي نطرحها كنظرية اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وحتى عسكرية تستهدف حماية المجتمع العربي والهوية العربية من الآثار الضارة السلبية لظاهرة العولمة بشرط توافر الإرادة السياسية الصادقة

هناك سؤال وجواب يرغب كل مواطن عربي أن يعرف الحقيقة. هل ستستمر الهيمنة الأمريكية على العالم إلى ما لا نهاية؟

الجواب، إن هذا الوضع للهيمنة الأمريكية أي أمركة العالم وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة لن يدوم طويلاً حيث إن العولمة بصيغتها الأمريكية سوف تتآكل مع مرور الوقت وذلك بسبب العوامل التالية:[22]

1- المشاكل الاقتصادية الداخلية التي تعاني منها الولايات المتحدة الأمريكية كظاهرة البطالة والتضخم...الخ.

2- عجز مستمر في الميزان التجاري والذي قدر بأكثر من 350 مليار دولار عام 2007.

3- أزمة في النظام الصحي.

4- انتشار المخدرات على نطاق واسع.

5- ارتفاع كبير في معدلات الجريمة.

6- عدم تحقيق السلام في مناطق كثيرة من العالم.

7- اندلاع نزاعات قومية واثنية حادة في أنحاء كثيرة من العالم.
8- ظهور دول منافسة أمام الولايات المتحدة الأمريكية كأوروبا والصين واليابان والهند.
9- اعتبار بعض المفكرين الأمريكيين أن الخطر الأصفر هو أخطر من الخطر الأحمر "يقصد هنا الصين واليابان أخطر من الاتحاد السوفيتي".

3-2 العرب وتحدي التنمية

وهو تحدي واجهته جميع البلدان النامية، ومنها البلدان العربية منذ نيلها الاستقلال السياسي ومعروف أن توجهات التنمية في البلدان العربية كانت قطرية ولم تحقق معدلات نمو مرتفعة ولم تحقق الأمن الاقتصادي والأمن الغذائي. هذا وتبلغ المساحة الكلية للبلدان العربية حوالي 14.2 مليون كيلو متر مربع توازي مرة ونصف مساحة الولايات المتحدة الأمريكية أو 10.2% من مساحة الكرة الأرضية. وتمتد السواحل العربية مسافة 23 ألف كم، وتطل الدول العربية على المحيط الأطلسي والبحر الأحمر والبحر المتوسط والخليج العربي. وهناك إمكانات طبيعية وبشرية هائلة في البلدان العربية غير مستغلة استغلالاً أمثل.

ولقد أسفرت أغلب التجارب التنموية العربية حيث تم اعداد أكثر من 150 خطة تنموية عن نتائج تناقض أهداف التنمية الحقيقية ومن هذه النتائج ما يلي: (23)

1- مزيد من التبعية الاقتصادية للخارج.
2- مزيد من التفاوت في الدخول والثروات بين الناس.
3- ارتفاع معدلات التضخم.
4- ارتفاع معدلات البطالة.
5- تراجع في الأداء الاقتصادي العام.
6- ضعف الاستثمار والادخار.
7- ضعف الانتاج الزراعي والصناعي.
8- استمرارية تزايد المديونية الخارجية.
9- استمرار نزوح الأموال العربية للخارج.
10- محدودية التفاعل والتكامل بين الدول العربية.

ولمواجهة هذه المشاكل التي ما زالت قائمة في البلدان العربية منفردة، فإن الحل الأمثل يكمن في التكامل الاقتصادي بين البلدان العربية، لأن هناك علاقة قوية للتكامل بالتنمية، وتتجسد هذه العلاقة بالتنمية في العوائد التي يمكن للتكامل خلقها لصالح الأطراف المساهمة، لأن الحافز الأساسي للحكومات في الانضمام للتكتلات الاقتصادية يتمثل في تحقيق قدر من الأهداف على نحو أفضل من تلك التي يمكن بلوغها بجهود منفردة[24]. يعني أن هذه العلاقة تتمثل في ارتباط الوسيلة بالهدف إذ يفترض أن التكامل من أفضل الوسائل البديلة في التنمية. لذلك قيل (بينما ليس كل محور للتنمية محوراً للتكامل فان كل محور للتكامل هو محور للتنمية)[25].

هناك امكانات وثروات هائلة موزعة بين الدول العربية لكنها غير مستغلة استغلالاً أمثل لتبقى جميع الدول العربية في دوامة التبعية الاقتصادية واسواقاً مفتوحة للسلع الأمريكية والأوروبية وغيرها ويرجع السبب الرئيسي إلى عدم وجود أرادة سياسية صادقة ومخلصة وجادة في التوجه الصادق نحو الأستغلال الأمثل للثروات المتاحة في الدول العربية وحتى في إعداد الخطط التنموية منذ الخمسينات وحتى الآن حيث صرف على إعداد هذه الخطط مبالغ هائلة جداً ولم تحقق إلا الحد الأدنى من طموحات المواطن العربي.

ومن أجل تحقيق تنمية حقيقية تعود بالنفع على الوطن العربي والمواطن العربي بالذات يجب أن يتوافر عدد من الخصائص الرئيسية وهي كما يلي.[26]

1- أن تكون التنمية عملية تطوير حضاري شامل لكل المجالات.
2- أن تكون تنمية حقيقية ترقى فعلا بحياة البشر كالقضاء على الفقر والبطالة وتلبية الحاجات الأساسية للأفراد وتقليل من حدة التضخم وتقليل حجم المديونية الخارجية.
3- أن يتحرر الاقتصاد العربي والعقل العربي من التبعية بأشكالها المختلفة.
4- أن توجه بكفاءة وعلى نحو حاسم ما يواجه الوطن العربي من تحديات.
5- ان تتوفر لها عوامل الاستمرار معتمدة على السوق الداخلي أي ذات توجه داخلي في ضوء الحاجات الأساسية للسكان وأن يقترن ذلك بسياسة لتوزيع الدخل أكثر عدالة بين السكان.
6- ضرورة مشاركة جماهير الشعب في الدول العربية في عملية صنع القرارات من خلال الديمقراطية الحقيقية.

3-3 التحديات الأخرى

هناك مجموعة أخرى من التحديات التي تواجه الوطن العربي ويمكن توضيحها كما يلي.[27]

أ- التحديات الداخلية:

1- عدم صياغة أهداف واحدة لجميع البلدان العربية مما يؤدي بهذه البلدان اتباع سياسات وطنية تتناقض أحياناً مع الأهداف القومية.

2- عدم الاتفاق على مواجهة التحديات الموجهة إلى الدول العربية.

3- غياب الإرادة السياسية العربية الصادقة لتعزيز الجهد القومي المشترك.

4- استنفاذ طاقة العرب في عدد من الخلافات أو الصراعات الإقليمية الفرعية.

5- فقدان آليات فعالة للعمل العربي المشترك.

6- محاولات تهميش الأمة العربية في ظل النظام العالمي الجديد من قبل امريكيا والحركة الصهيونية.

7- تدخل الدول الكبرى في شؤون بعض البلدان العربية تحت حجج وذرائع مختلفة مثل حماية الأقليات في المنطقة على أساس ديني أو عرقي وحجة الإرهاب الكاذبة التي تدعيها أمريكيا وأوروبا واسرائيل لتدمير العالم العربي والاسلامي.

ب- التحديات الاقتصادية:

1- ان البلدان العربية تعيش حالة تخلف في المجال العلمي والتقني.

2- تمركز أكثرية الاقتصادات العربية حول النفط العربي الأمر الذي أدى إلى تقوية النزعة إلى الاستنزاف والاستهلاك على حساب الإنتاج المحلي وصالح المواطن العربي.

3- ان بعض شروط الإنتاج في الوطن العربي تقع تحت سيطرة أطراف إقليمية ودولية تقوم بابتزاز البلدان العربية، وربما تكون أيضاً المياه هنا من العوامل التي تهدد الأمن الداخلي للبلدان العربية.

4- تحدي البطالة في ظل تفاقم الأوضاع الاقتصادية والسياسية وتقدر بحوالي 20% من حجم القوى العاملة العربية الآن.

5- عدم تنويع الهيكل الانتاجي للإقتصاديات العربية.

ج- التحديات الإقليمية

1- تحديات الكيان الصهيوني المحتل للاراضي العربية.

2- زعزعة الامن والاستقرار في السودان.

د- التحديات الدولية:

1- محاولات الهيمنة والأطماع الأجنبية في ثروات الوطن العربي.

2- بث التفرقة بين البلدان العربية.

3- احتمالات التدخل في شؤونها الداخلية على أساس ديني أو عرقي وإضعاف الدور العربي في الساحة الدولية.

ان فرض ارادة الهيمنة على العالم وبالتحديد الوطن العربي سوف يتخذ عدة أوجه من خلال سلبيات العولمة[28].

1- اضعاف جامعة الدول العربية.

2- تقسيم الدول العربية إلى شرقية ومغربية وخليجية واستبعاد أقطار أخرى.

3- عدم احترام حقوق الانسان.

4- نسف التكامل الاقتصادي العربي.

5- نهب الثروات الوطنية.

6- زيادة التبعية الاقتصادية والسياسية والعسكرية.

7- سياسات الحصار والمقاطعة والابتزاز.

المهم في كل ما تم طرحه في هذه الدراسة من حقائق أن يعرف العرب ماذا يريدون وكيف يصلوا إلى ما يريدون بشرط توافر الارادة السياسية الصادقة ووجود الرؤية والاستراتيجية واضحة المعالم تحدد معالم الطريق والتحديات لكي يكون هناك وطن عربي قوي في شتى المجالات.

الخاتمة والتوصيات

الخاتمة:-

من خلال استعراضنا لمسيرة العمل العربي المشترك والتحديات المختلفة نجد أن واقع التعاون الاقتصادي العربي يتصف بالضعف، وتحديات القرن الحادي والعشرين تقتضي تفعيل العمل العربي المشترك ومواجهة التحديات الاقتصادية العالمية من خلال تكتل اقتصادي عربي حقيقي مدعوم بإرادة سياسية صادقة ومخلصة وخاصة ان الدول العربية تمتلك مقومات إقامة التكامل الاقتصادي العربي. وان مستقبل الاقتصاد العربي مرهون بمدى موضوعية الاستراتيجية

الواضحة للمتغيرات الاقتصادية العربية والعالمية من أجل مستقبل وطن عربي قوي إقتصاديا واجتماعياًً وسياسياً وحتى عسكرياً.

إن العمل العربي المشترك هو السبيل الوحيد لمواجهة كافة المخاطر والتحديات وعلى العرب أن يتعاموا ككتلة واحدة ضمن إطار النظام العالمي وأمام التكتلات الأخرى. إما أن يعملوا معاً وإما أن تزول الدول العربية الواحدة تلو الآخر تحت وطأة العولمة والتحديات الأخرى لأن التكامل العربي هو الطريق السليم لمواجهة تحدي العولمة وغيرها وكسب رهان التنمية والتحرر وهو السبيل الأضمن للحفاظ على الحضور العربي المميز والفاعل على الساحة الدولية.

التوصيات

لتحقيق آفاق مستقبلية لوطن عربي قوي اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وحتى عسكرياً مع توافر الارادة السياسية الصادقة والمخلصة والجادة أرى أن تطبق هذه التوصيات فعلياً من قبل النظام السياسي العربي لمواجهة كافة التحديات التي ذكرت سابقاً في هذه الدراسة وأهم التوصيات يمكن إيجازها بما يلي:

1- توفر الإرادة السياسية والمصداقية في التعامل مع قضايا التكامل الإقليمي الاقتصادي العربي التي يجب أن تحقق المصلحة القومية في إطار تحقيقها للمصالح القطرية حتى يكون هذا حافز للدول نحو تحقيقها عند اتخاذ القرارات.

2- الاعتراف الصادق بوجود الأمة العربية كنظام عربي قوي اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً مع إجراء تعديلات جذرية على نظام وميثاق جامعة الدول العربية ومنظماتها فيما يتعلق بسلطاتها وأسلوب اتخاذ القرارات وآليات التنفيذ وسلطة حل النزاعات.

3- نسيان الخلافات والحقد والكراهية بين الدول العربية والوقوف صفاً واحداً أمام كافة التحديات.

4- انشاء محكمة عدل عربية لحل المنازعات والخلافات بين الدول العربية وعدم اللجوء إلى الأسلوب العسكري وعدم تكرار حالة احتلال العراق للكويت من قبل الدول العربية.

5- ترسيخ استراتيجية الاعتماد على الذات لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية من أجل تقليل التبعية للخارج وتأمين إشباع الحاجات الأساسية للإنسان العربي.

6- إيجاد نظام اقتصادي عربي قوي يخدم المتطلبات العربية في الداخل، ولا يكون لعبة في يد المنظمات الدولية لتأمين متطلباتها كالاعتماد على البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي، بل يجب الاعتماد على مؤسسات إقليمية تمويلية عربية.

7- تنسيق المواقف والسياسات العربية تجاه منظمة التجارة العالمية والاتحاد الاوروبي والتكتلات الاقتصادية الأخرى.

8- إعطاء القطاع العام ما يستحقه من اهتمام بتدعيمه وتحديثه ورفده بالعناصر الكفؤة ومنح العاملين فيه الأجر المناسب وإتباع أساليب الإدارة الاقتصادية والمحاسبية وتوفير الظروف الملائمة للحصول على مردودية أعلى، وتحسين وضعه التنافسي والإنتاجي وإخضاعه لمبدأ المساءلة والمحاسبة.

9- لا بد من وجود برنامج إصلاح اقتصادي واداري شامل، ويستند إلى مبادىء القانون ويكافح الفساد ويحسن من القدرات الإنتاجية ومبدأ الشفافية في العلاقة بين المواطن والدولة بين القطاع العام والقطاع الخاص ويعيد الاعتبار للتخطيط على أن يخضع السوق لقدر من التنظيم والتوجيه ويتناسب مع ظروف كل بلد عربي، ومع درجة تطوره.

10- إجراء إصلاحات جذرية في هيكل الناتج العربي وتصحيح اختلاله، وذلك من خلال التنويع في الأنشطة الإنتاجية، بدلاً من الاعتماد على مساهمة سلعة واحدة وعدد قليل من السلع الأولية في التجارة العربية، فالتنوع الإنتاجي أساس لأي تكامل إقليمي اقتصادي من خلال الاستغلال الأمثل للثروات بجهود جماعية.

11- تشجيع الاستثمارات العربية البينية من خلال المشروعات العربية المشتركة بين الدول العربية من أجل زيادة حجم التجارة العربية البينية.

12- متابعة وتفعيل وتطبيق منطقة التجارة العربية الكبرى التي بدأ تنفيذها عام 1998. وتفعيل السوق العربية المشتركة.

13- لمواجهة ظاهرة العولمة والتحديات الأخرى ضرورة التعاطي مع عوامل التقدم والتكنولوجيا والتكييف مع المعطيات الجديدة والتأقلم مع المتغيرات الإقليمية والدولية من منطلق التعامل بوعي مع العلم والتكنولوجيا والثقافة والإعلام وكافة متغيرات وقوانين العولمة المعاصرة مع الاستفادة من كالة عوامل القوة المتوفرة في الاقتصاديات العربية.

14- تحقيق التنمية العادلة التي تهدف ليس إلى التقليل من مخاطر وتحديات العولمة وإنما إلى رفع مستوى معيشة الناس أيضاً وبالتالي تعمل على مواجهة تفاقم سوء توزيع الثروات والدخول.

15- أن تعمل الدول العربية على تطوير الأجهزة الاقتصادية وإنشاء مركز إحصائي في كل دولة عربية، ويكون متصلاً مع جامعة الدول العربية لتزويدها بكل الاحصاءات اللازمة لاعداد الخطط القطرية العربية وعلى مستوى الوطن العربي حاضراً ومستقبلاً.

16- زيادة مشاركة القطاع الخاص العربي في العمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك من خلال زيادة حجم الاستثمارات العربية المشتركة بين القطاع العام والخاص بدلاً من خروج أموال القطاع الخاص العربي واستثمار أمواله خارج الوطن العربي.

17- تنمية وتطوير العمل العربي المشترك وخاصة في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والابداع والمعرفة.

18- انشاء شبكة معلومات لتسيير انتقال السلع والخدمات العربية بسهولة ويسر وفتح الحدود العربية لتنقل العمالة العربية ورؤوس الأموال بعيداً عن الحساسية السياسية والأمنية وتقليل الاعتماد على العمالة غير العربية.

19- اعداد دراسات علمية ومنطقية وواقعية لمشاكل البطالة، الفقر، التضخم والمديونية الخارجية ومشاكل أخرى وحلها تدريجياً من خلال التوجه الصادق للاستغلال الامثل للثروات العربية المتاحة في الدول العربية.

20- العمل على انتشار الديمقراطية الحقيقية في كل الدول العربية وعلى توسيع وتعميق الأنتماء للوطن العربي من جميع الشعب العربي.

21- ترسيخ الثقافة الاسلامية وتطبيقها فعلياً والتقيد الفعلي بالمناهج الاسلامية وعدم الرضوخ للتغيير لأن الاسلام مبني على المحبة والرحمة واحترام الآخرين.

22- اتباع أسلوب ونهج التخطيط لادارة الاقتصاد واسلوب التخطيط ضروري للاستغلال الامثل للثروات بالاضافة إلى وجود ادارة سليمة كفؤة.

الهوامش والمراجع

(1) انظر د. أبو القاسم عمر الطبولي، **اتجاه العالم نحو التكتلات الاقتصادية وأثرها على الاقتصاديات العربية**، ورقة قدمت إلى المؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية في جامعة العلوم التطبيقية حول " اقتصاديات الأعمال في ظل عالم متغير " للفترة 12-2003/5/14، عمان، الأردن، ص ص 3-6. ولمزيد من التفاصيل حول التكامل الاقتصادي انظر أيضاً

- د. عبد الغني عماد، **التكامل الاقتصادي والسوق العربية المشتركة، أسباب التعثر وشروط الانطلاقه،** المستقبل العربي، السنة (22) العدد (250)، ديسمبر 1999.

- د. حميد الجميلي، **دراسات في التطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية المعاصرة،** أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 1998.

(2)Bela Balassa, "**The Theory of Economic Integration**" Richard D. Irwin Inc., Homewood, illions, 1961, P.1.

(3) انظر للباحث، **التكامل الاقتصادي العربي وتحديات ظاهرة العولمة،** مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العدد (20)، عام 2000، القاهرة، مصر، ص ص 65 – 67.

(4) أنظر للباحث، مرجع سبق ذكره، **التكامل الاقتصادي العربي وتحديات ظاهرة العولمة،** ص (62).

(5) المرجع السابق، ص ص 67 – 68.

(6) أنظر خولة عبدالله، **منطقة التجارة العربية الكبرى الإمتحان الآخير لتجاوز العصبيات،** المستقبل العربي، العدد (260)، 2000، ص (61).

(7) لمزيد من التفاصيل أنظر للباحث، **التكامل الاقتصادي العربي وتحديات القرن الحادي والعشرين،** المؤتمر العلمي السادس لكلية العلوم الادارية والمالية، جامعة الزرقاء الخاصة، خلال الفترة 6 – 2008/5/7 الزرقاء، ص (14).

- د. أبو القاسم عمر الطبولي، مرجع سابق، ص ص 3 – 6.

- د. خالد الوزني، **العمل العربي المشترك: نحو آليات اقتصادية لاعادة التأهيل،** مجلة المستقبل العربي، العدد 235، 1998، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، بيروت، لبنان، ص ص 10 – 11.

- د. عبد الواحد العفوري، **منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى،** ورقة قدمت إلى مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي خلال الفترة 20-2004/9/22 في الجامعة الاردنية بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الادارية، ص (263).

- د. نيفين عبد الخالق مصطفى، **المشروع الشرق أوسطي والمستقبل العربي،** مجلة المستقبل العربي، العدد (193)، آذار 1995.

- د. يوسف الصايغ، **الاقتصاد العربي على عتبة القرن الحادي والعشرين،** مجلة بحوث عربية اقتصادية، العدد السادس، 1996.

8- أنظر صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد،** تقارير لسنوات مختلفة، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة.

(9) أنظر د. أبو القاسم عمر الطبولي، مرجع سبق ذكره، ص ص 7 – 11.

(10) د. حميد الجميلي، مرجع سبق ذكره، ص (55).

(11) صندوق النقد العربي، **التكتلات الاقتصادية الدولية، معالمها ودورها المستقبلي،** أبو ظبي، الامارات، 1993، ص (13).

(12) مجذاب بدر عناد وآخرون، **المتغيرات الاقتصادية الدولية وانعكاساتها على اقتصاديات منطقة الشرق الأوسط**، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 1998، ص (163).

(13) أنظر مجذاب عناد وآخرون، مرجع سابق، ص (165).

(14) أنظر د. سمير محمد عبد العزيز، **التكتلات الاقتصادية الاقليمية في اطار العولمة**، مطبعة الاشعاع الفني، القاهرة، 2001، ص (15).

(15) أنظر رواج عبد الباقي وشريف غياط، **واقع الاتحاد المغاربي وتحديات المستقبل في اشارة خاصة إلى العولمة**، دراسة قدمت إلى المؤتمر العلمي الثالث، جامعة اربد الخاصة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية خلال الفترة 14 – 2002/5/15 وعنون المؤتمر حول الموقع التنافسي للتكتلات الاقتصادية العربية في ظل العولمة وأثرها على الاقتصاد الاردني، ص ص 2-4.

(16) انظر للباحث، **التكامل الاقتصادي العربي وتحديات ظاهرة العولمة**، مرجع سبق ذكره، ص (50).

(17) د. عدنان شوكت شومان، **العمل الاقتصادي العربي المشترك والتحديات الاقليمية الدولية**، مجلة المستقبل العربي، العدد 234، 1998/8، بيروت، لبنان، ص 71.

(18) لمزيد من التفاصيل أنظر

Herbert I. schiller, Mass Communications and American Empire, 2nd, Boulder, co; westview press, 1992.

(19) لمزيد من التفاصيل أنظر

UNDA, Human Development Report, N.Y, July, 1998.

- بول سالم، **الولايات المتحدة والعولمة، معالم الهيمنة في القرن الحادي والعشرين**، مجلة المستقبل العربي، العدد 229، 1998.

(20) أنظر للباحث، مرجع مسبق ذكره، **التكامل الاقتصادي العربي وتحديات ظاهرة العولمة**، ص ص 53 – 54.

(21) أنظر للباحث، **العرب والعولمة: الواقع والآفاق المستقبلية**، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، جامعة عمان الأهلية، المجلد (10) ، العدد (1) أيلول 2003، ص ص 93 – 94.

(22) أنظر للباحث، المرجع السابق، **العرب والعولمة**، ص ص 98 – 99.

(23) أنظر للباحث، **التكامل الاقتصادي العربي تحديات القرن الحادي والعشرين**، مرجع سبق ذكره، ص (17).

(24)Allen, P.L. **Integration in less developed areas**, Kyklos, VOL , XIV, 1961, P. (333).

(25) د. عبد الوهاب حميد رشيد، **التكامل الاقتصادي العربي، مجموعة محاضرات**، المعهد العربي للتخطيط، الدورة السنوية، السنة الدراسية 1976/ 1997، الكويت، 1977، ص ص 6 – 7.

(26) د. محمود لبيب شقير، **مفهوم التنمية العربية**، الحلقة النقاشية السنوية الرابعة حول التخطيط، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1981، ص (195).

(27) أنظر للباحث، **التحديات التي تواجه تجارب التكامل الاقتصادي العربي**، دراسة قدمت إلى مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، تنظيم الجامعة الاردنية والمنظمة العربية للتنمية الادارية خلال الفترة 20 – 22 سبتمبر (أيلول) 2004، ص ص 328 – 329.